
أهمية تطبيق المعايير الدولية للمراجعة في البيئة الليبية

دراسة تطبيقية

*د/عمران عامر البتي

الملخص :

اهتمت دول العالم المختلفة بالمعايير الدولية للمراجعة والمحاسبة بشكل عام، لما لهذه المعايير من أهمية كبيرة في تحسين جودة الخدمات التي تقدمها المهنة، وقد بحثت هذه المعايير على مستوى عدد كبير من دول العالم وأخذت بها دول متقدمة ونامية على حد سواء، ونظراً لأهميتها وحاجة البيئة الليبية لمعايير مراجعة تنظم عمل المراجع وعملية المراجعة بشكل عام، جاءت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على المحفزات التي قد تدفع إلى تبني تطبيق المعايير الدولية للمراجعة في البيئة الليبية، بالإضافة إلى محاولة التعرف على الطريقة المناسبة أو الكيفية الملائمة التي يمكن بها تطبيق هذه المعايير في ظل واقع وظروف بيئة المراجعة الحالية في ليبيا على اعتبار أن البيئة الليبية لها خصوصيتها التي تميزها عن البيئات الأخرى، وقد خلصت الدراسة إلى أنه توجد محفزات مهمة تسوغ تطبيق معايير المراجعة الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في البيئة الليبية، إذ تبين أن عينة الدراسة تؤكد على إمكانية تحقق عدة محفزات من وراء تطبيق المعايير الدولية للمراجعة، كما خلصت الدراسة إلى أن هناك تفاوتاً وتبايناً حول الأساليب المقترحة التي يمكن بها تطبيق معايير المراجعة الدولية في ليبيا، إذ تبين أن عينة الدراسة يفضلون بنسبة أكبر استخدام الأسلوب والكيفية المتعلقة بالاسترشاد بمعايير المراجعة الدولية لصياغة معايير مراجعة وطنية.

* عضو هيئة تدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس

مقدمة:

إن تبني وتطبيق المعايير الدولية للمراجعة والمحاسبة بشكل عام سيكون بالضرورة مختلفا بالنسبة لكل دولة، وربما تتفاوت الحالات، وفي كافة الحالات نجد أن ذلك يعد مشروعا مهما يتطلب الالتزام والتخطيط بعناية مع الاهتمام بدرجة مساوية بعملية التبني والتطبيق المستدام للمعايير، وهناك عدة أساليب تستخدم لتبني تطبيق المعايير الدولية للمراجعة، ولقد كان هناك قبول متزايد لمعايير المراجعة الدولية منذ إصدارها، حيث تم تبني وتطبيق هذه المعايير من قبل (بامشموس 2010):

- أ - عدد من كبريات شركات المحاسبة الدولية كأساس لمعاييرها المستخدمة في المراجعة.
- ب - الشركات العامة التي تقدم تقارير خارج بلدانها.
- ج - الشركات التي تصدر أوراقاً مالية لأغراض عمليات التمويل الدولي.
- د - الشركات التي تصدر أوراقاً مالية لأغراض عمليات التمويل المحلي.
- هـ - المنظمات العالمية مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) التي أقرت معايير المراجعة الدولية لاستخدامها في مراجعة القوائم المالية في دوائرها المختصة.
- و - هيئات المحاسبة الوطنية التي تستخدم معايير المراجعة الدولية كأساس لمعايير المراجعة الدولية.

ولقد كشف الاستطلاع الذي أجري عام 1998 لهيئات الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) حول مدى قبول جمعيات المحاسبة المهنية في دول مختلفة في اعتماد واستخدام معايير المراجعة الدولية، حيث أظهر التقرير أن 65 دولة من تلك الدول استجابت وقامت بالرد على هذا الاستقصاء منها: 46 دولة (71 %) قد اعتمدت معايير المراجعة الدولية إما مباشرة عن المعايير الوطنية أو أفادت بأن ليس لديها اختلافات كبيرة بين المعايير الوطنية ومعايير المراجعة الدولية ، و9 دول (14 %) لديها بعض الاختلافات الكبيرة، وعادة ما تتعلق تلك الاختلافات بشكل تقرير مراجع الحسابات وليس بالمسائل المتعلقة بعملية المراجعة، و10 دول (15 %) لم تحدد ما إذا كانت هناك أي اختلافات أو أنها غير قادرة على تحديد طبيعة أي اختلافات بين المعايير المحلية والمعايير الدولية للمراجعة [، Simunic. 2010. 26 - 9pp]

كما أظهر استطلاع آخر أن ما نسبته 30 % من الدول قد تبنت المعايير بصورة كاملة، وأن 33 % من الدول لديها أو وضعت مسبقاً معايير محلية تتسجم مع المعايير الدولية

وهناك ما نسبته 23 % من الدول تحاول تطبيق هذه المعايير وتدرس ذلك بجدية، أما ما نسبته 14 % الباقية فلم تعمل على هذا الأمر بعد [بامشموس 2010، ص9]. ويمكن القول إن معايير المراجعة الدولية ربما كانت محدودة الاعتراف في الماضي، إلا أنها في السنوات الأخيرة حققت قبولاً متزايداً بين الدول.

يتضح مما تقدم أن استخدام معايير المراجعة الدولية عند مراجعة القوائم المالية أصبح مطلباً أساسياً وضرورة ملحة ومرجعاً لا غنى عنه يسترشد به المهنيون في جميع أنحاء العالم عامة، وفي دول العالم النامي خاصة، حيث تفتقر معظم تلك الدول إلى وجود معايير محلية تحكم الممارسات المهنية فيها لا سيما في ليبيا.

وتأتي دراستنا هذه في هذا المضمار في محاولة من الباحث لإبراز أهمية تطبيق معايير المراجعة الدولية في البيئة الليبية ولاقتراح الكيفية الملائمة التي يمكن بها تطبيق هذه المعايير في ظل واقع وظروف البيئة الليبية الحالية، وذلك كخطوة أولى على طريق تطوير هذه المهنة، كي تتناسب والتطورات العالمية، وتخدم أهداف التنمية الاقتصادية في ليبيا عبر استطلاع آراء عينة من المهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة في ليبيا.

أولاً - مشكلة الدراسة:

إن المتتبع لتطور مهنة المراجعة في ليبيا يقف على حقيقة أنها إلى حد الآن لم تذهب بعيداً بما فيه الكفاية لتطوير معايير المراجعة التي يجب أن تتبناها المهنة في ليبيا من خلال وضع معايير تواكب المتغيرات والمستجدات التي تواجهها المهنة في ليبيا ، حتى تتم عملية المراجعة بما يكفل ثقة الأطراف المستفيدة من خدماتها ، الأمر الذي يظهر المهنة بالصورة التي تليق بها محلياً ودولياً وحتى يرتقي الأداء المهني إلى المستوى المقبول على الصعيد المحلي والدولي ، يفرض عليها الاتجاه نحو اعتماد معايير المراجعة الدولية ، وذلك لضرورة العمل على مجاراة الأداء العالمي.

وتأسيساً على ما تقدم فإن الباحث يحاول الاستطلاع عن المنافع المتوقعة تحقيقها من تطبيق معايير المراجعة الدولية والكيفية الملائمة التي يمكن بها تبني تطبيقها في البيئة الليبية. ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي:

- ما هي المنافع المتوقعة تحقيقها من تطبيق معايير المراجعة الدولية في البيئة الليبية؟
- وما هي الطريقة المناسبة لتطبيقها في ظل واقع وظروف البيئة الليبية الحالية؟

ثانيا - أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع من أهمية المعايير الدولية للمراجعة، حيث تشمل هذه الأخيرة الأهداف العامة لكل مراجع حسابات كما أنها تحدد درجة الجودة المطلوبة من المراجع في أداء مهامه قبل إقدامه على إبداء رأيه، مع تقليل التفاوت في تقارير المراجعين، كما أن هذا الموضوع شامل كونه يتطرق إلى معايير صادرة عن تجمع دولي كبير، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن اعتبار تبني تطبيق معايير المراجعة الدولية قد أصبح ضرورة عالمية وإقليمية ومحلية خاصة في دولة تفتقر إلى وجود معايير محلية.

ثالثا - أهداف الدراسة:

يهدف البحث لتحقيق الأهداف التالية:

- 1 - بيان أهمية تطبيق معايير المراجعة الدولية في ليبيا.
- 2 - بيان الكيفية الملائمة لتطبيق معايير المراجعة الدولية في ظل واقع وظروف البيئة الليبية الحالية.

رابعا - فرضيات الدراسة:

- 1 - لا يؤدي تطبيق معايير المراجعة الدولية إلى تحسين وتطوير واقع الممارسة المهنية في ليبيا.
- 2 - لا تتباين البيئة الليبية في الكيفية الملائمة التي يمكن بها تطبيق معايير المراجعة الدولية.

خامسا - منهج الدراسة:

تم الاعتماد على منهج مختلط يشمل المنهج الاستنباطي في مراجعة أهم الدراسات والأبحاث في الكتب والمنشورات العلمية المختلفة التي تعرضت لموضوع الدراسة، كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في استقراء آراء المحاسبين والمراجعين الليبيين الممارسين للمهنة بمكاتب المراجعة الخارجية؛ بهدف تحديد الاتجاه العام لتلك الآراء وذلك من خلال تصميم وتوزيع استبانة خاصة لاستطلاع آراء عينة منهم، وقد تم اختيار العينة عشوائياً من مجتمع البحث، وقد تم تحليل البيانات الواردة في الاستبانة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

سادسا - الدراسات السابقة:

1. دراسة [الشامي، 2002، ص 6 - 23]: هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى ملاءمة

معايير المراجعة الدولية للتطبيق على المستوى المحلي بالدول المختلفة، ومدى إمكانية الاسترشاد بها في وضع معايير مراجعة محلية ذات جودة مناسبة.

2. دراسة [البحيصي، جربوع، 2005، ص 12 - 68]: أوضحت هذه الدراسة إلى أن تطبيق معايير المراجعة الدولية أو الاستعانة بها في إصدار معايير محلية بعد إجراء التعديلات عليها يؤدي إلى تخفيف احتمالات حدوث المشاكل المتوقعة عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للشركات متعددة الجنسيات.

3. دراسة [صادق مصطفى، 2006، ص 9 - 45]: استهدفت هذه الدراسة تقييم دور معايير المحاسبة والمراجعة الدولية في دعم المؤسسات المالية وزيادة فعاليتها من خلال دراسة الواقع المصري من أجل تشخيص أوجه النقص أو القصور ذات العلاقة، فضلاً عن اقتراح وسائل العلاج المناسبة، مع تسليط الضوء على معايير المراجعة الدولية من حيث علاقتها بمعايير المحاسبة الدولية ونطاق تطبيقها وأهدافها، من أجل اقتراح منهج لإصدار معايير للمحاسبة والمراجعة في ضوء متطلبات البيئة المصرية، كما خلصت الدراسة إلى أن التقارب مع المعايير الدولية يتطلب جهداً مشتركاً في كل دولة من قبل الحكومة والمشرع وهيئة سوق المال ومستخدمي القوائم المالية وواضعي المعايير ومزاوли مهنة المحاسبة والمراجعة.

4. دراسة [Robert Tie، 2006، pp59 - 64]: أشارت هذه الدراسة إلى قانون Sarbanes - Oxley والذي صدر في عام 2002 وأن من أهم الأشياء التي خرجت عن أثره مؤسسة غير ربحية أسماها PCAOB (مجلس الرقابة على أعمال مراجعي حسابات الشركات المقيدة بالبورصة في أمريكا) والذي يعتبر من أهم التطورات التي حدثت بعد الانهيارات المالية الكبيرة وغيرها من الأحداث التي أثرت بشكل كبير في تحديد معايير مراجعة الحسابات ، حيث أدخل PCAOB تغييرات في AICPA مدونة قواعد السلوك المهني، على مراجعي الحسابات والذين يؤدون الخدمات المهنية الأخرى الامتثال للمعايير التي أصدرتها الهيئات المعنية من قبل مجلس AICPA في ربيع عام 2004 ، وأشارت الدراسة في النهاية إلى أنه في كثير من أنحاء العالم ، كما هو الحال في الولايات المتحدة ومراجعي حسابات الشركات من جميع الأحجام استخدام المعايير الدولية لمراجعة الحسابات التي تخدم المصلحة العامة وتحسين الشفافية المالية عبر حدود الإبلاغ ، ولكن إنشاء مثل هذا التوجه يتطلب تعاون الهيئات المهنية في وضع المعايير الدولية.

5. دراسة [Diaconu Paul & et.al 2009 pp 5 – 30] : أشارت هذه الدراسة إلى أن عمليات عولة مهنة المحاسبة والمراجعة، تسير جنباً إلى جنب مع محاولات لتوحيد الممارسات في مجال المحاسبة والمراجعة على المستويين الإقليمي والعالمي، كما أن الاتجاه نحو مواءمة المهنة أصبح بشكل قوي ومنتزاد في السنوات الأخيرة، حيث تشير الدراسة إلى أن العامل الأكثر أهمية وتأثيراً على هذه الخطوة المتمثلة في الاتجاه العام نحو التنسيق الدولي هو الزيادة في عولة الشركات، حيث ازداد عدد وحجم الشركات متعددة الجنسيات، الأمر الذي حفز تلك الشركات على تطبيق المعايير الدولية من أجل توفير معلومات قابلة للمقارنة ومن أجل زيادة فرص اتخاذ قرارات الاستثمار.

6. دراسة [محمد أمين مازون، 2011، ص125 – 161]: استهدفت هذه الدراسة إبراز الفائدة من سن معايير المراجعة الدولية، وكذلك معرفة الفائدة من التوجه نحو تدويل مراجعة الحسابات، حيث خلصت الدراسة إلى:

- أن التوحيد الدولي لمراجعة الحسابات هو السبيل لارتقاء خدمات المراجعة إلى مستويات أحسن، وما يدعم ذلك كون مكاتب المراجعة الدولية تقدم خدمات ذات جودة عالية مقارنة بالمكاتب المحلية، وتباين الثقة من قبل مستخدمي القوائم المالية بين مخرجات مكاتب المراجعة الدولية والمحلية.
- أن تطبيق معايير المراجعة الدولية تعمل على تحسين جودة المعلومة المالية، كما أنها تعمل على تحسين أداء المراجع وتساعد مستخدمي تقرير المراجع النهائي على اتخاذ قرارات أحسن بالإضافة إلى أنها تقلل من التباين بين مخرجات المراجعة في الدول المختلفة.
- أن ممارسة مراجعة الحسابات في الجزائر تختلف كثيراً عن الممارسة وفق معايير المراجعة الدولية، وكمكمل للاستفادة من التوجه لمعايير المحاسبة الدولية ينبغي على الجزائر انتهاز معايير المراجعة الدولية مع تكييفها مع الواقع الجزائري، وأن الوقت الحالي لا يلائم تطبيق هذه المعايير، بل يجب أن يسبق ذلك ببرنامج تكويني وتدريب لمراجعي الحسابات.

الإطار النظري:

أولاً - مزايا تطبيق معايير المراجعة الدولية في ليبيا:

هناك العديد من المزايا التي تحققها عملية تطبيق معايير المراجعة الدولية خاصة للدول

- النامية ومنها ليبيا ومن هذه المزايا ما يأتي [يتصرف: سايج فايز 2014، ص 215 - 216]:
- 1 - إن النظام الاقتصادي الليبي يتجه نحو التحرر والانفتاح على العالم، وبالتالي سيكون تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية تلبية لاحتياجات هذا التطور.
 - 2 - في ظل ضعف المنظمات المهنية المحلية فإن تطبيق معايير المراجعة الدولية في ليبيا قد يعمل على تسهيل مهمة وضع وتطوير معايير محلية خاصة بليبيا، على اعتبار أن معايير المراجعة الدولية يمكن الاسترشاد بها، كونها تمثل إطاراً عاماً قابلاً للتعديل أو التغيير بما يتناسب مع ظروف البيئة المحلية.
 - 3 - إن تطبيق معايير المراجعة الدولية في ليبيا يؤدي إلى تأهيل مراجعين قادرين على تحسين مستوى عمليات المراجعة ويزيد من جودة الأداء المهني للمراجعين الليبيين، على اعتبار أن معايير المراجعة الدولية تمثل أساساً صالحاً وملائماً للتطبيق لاحتوائها على إجراءات وقواعد يتم تطويرها باستمرار من قبل التجمع المهني الدولي في هذا المجال.
 - 4 - إمام المحاسبين والمراجعين الليبيين بالمعايير الدولية من ناحية ويساعد في إعداد وتطوير معايير محلية ليبية بما يواكب العالمية من ناحية أخرى.
 - 5 - إن تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية في ليبيا يساعد في تحقيق الاندماج بالبيئة الدولية.
 - 6 - إن تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية يحقق العديد من المزايا والتي منها ميزة توفر شروط القبول الدولي للقوائم المالية المنشورة التي تصدرها الشركات والمصارف الليبية والتي تمت مراجعتها وإصدار تقرير المراجع عنها وفق معايير المراجعة الدولية، كما سترتب على الالتزام بتطبيقها توفير الفرصة لانضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية.
 - 7 - إن تطبيق معايير المراجعة الدولية أو الاستعانة بها في إصدار معايير محلية يؤدي إلى تخفيف احتمالات حدوث المشاكل المتوقعة عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للشركات متعددة الجنسيات.
 - 8 - تشجيع الاستثمار بكافة أشكاله ولاسيما الدولي منه، حيث تعتبر معايير المراجعة الدولية رافداً لمعايير المحاسبة الدولية، إذ يمكن أن توفر مثل هذه المعايير تأكيداً بأنه تم الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية، وبالتالي فإن التوجه نحو تطبيق معايير

المراجعة الدولية من شأنه زيادة طمأنة وثقة المستثمرين الخارجيين والمحليين في القوائم المالية المنشورة التي تم إعدادها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

9 - الدخول إلى أسواق المال (البورصات) العربية والعالمية، إن توافر معايير دولية في المحاسبة والمراجعة يشجع على انفتاح أسواق المال الوطنية (سوق المال الليبي) وزيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية عربياً ودولياً .

10 - توفر إطار موحد للتطبيق يساهم في تقليل التفاوت بين ممارسات المراجعين على المستوى المحلي من جهة، وبينهم وبين ممارسات المراجعين على المستوى الإقليمي والدولي من جهة أخرى، وهذا يُمكن من تقييم جودة أداء مراجعي الحسابات العاملين بمكاتب المراجعة الوطنية، كما يعطي ميزة تنافسية محلية وإقليمية ودولية لمكاتب المراجعة الوطنية.

11 - إن تطبيق معايير المراجعة الدولية في ليبيا مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات القوانين والأنظمة والظروف الاقتصادية، سوف يزيد من فعالية مستوى المحاسبة والمراجعة في نفس الوقت، كما يزيد من مصداقية البيانات المالية، وزيادة الثقة في الاعتماد عليها من قبل ذوي العلاقة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

ثانياً - تجارب بعض الدول للتوافق مع المعايير الدولية للمراجعة:

1 - التجربة الأمريكية: التجربة الأمريكية هي تجربة الشريك الأقوى في صناعة معايير المحاسبة والمراجعة لأسباب عديدة، فالولايات المتحدة الأمريكية لديها أكبر بنية أساسية ممثلة في المجالس والهيئات الوطنية والبورصات والمستثمرين والجامعات إضافة إلى الموارد البشرية والمالية، علاوة على ذلك فإن التجربة الأمريكية في مجال وضع معايير المراجعة تعتبر تجربة خاصة ومميزة فقد ساهمت بشكل فعال في التطور والتقدم المهني للعديد من الدول المختلفة في كافة أنحاء العالم باعتبار أن الولايات المتحدة من أقدم الدول التي عرفت مهنة المراجعة في العصر الحديث ومن أكثرها تقدماً في هذا المجال، فقد اتضح أن هناك العديد من الدول قد تبنت معايير المراجعة الأمريكية GAAS الصادرة عن مجلس معايير المراجعة ASB التابع للمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA بعدما قامت تلك الدول بترجمة وإجراء بعض التعديلات عليها لكي تناسب ظروفها البيئية والإقليمية، كما يعتبر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA أحد الأعضاء المؤسسين للاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC وشارك في أنشطته منذ إنشائه [14 pp - Roussey, 1999].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن معايير المراجعة الدولية في بعض الحالات قد تأثرت بالمعايير الأمريكية، وخصوصاً بعد صدور قانون Sarbanes - Oxley في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث خضعت معايير المراجعة الدولية إلى حملة تحديثات متتالية ومتسارعة تضمنت مع بداية عام 2005 إعادة النظر في بعض هذه المعايير منها على سبيل المثال سحب معيار المراجعة الدولي رقم IAS.No 400 "تقدير مخاطر المراجعة والرقابة الداخلية" ومعيار المراجعة رقم IAS.No 401 "المراجعة في بيئة أنظمة معلومات تستعمل الحاسوب"، وبيان ممارسة المراجعة رقم 1008 "تقدير المخاطر والرقابة الداخلية - الخصائص والاعتبارات" وإعادة صياغتهم ضمن معيار المراجعة الدولي المعدل رقم 315 IAS.No "فهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية"، بالإضافة إلى معيار المراجعة الدولي IAS.No 330 "إجراءات المراجع استجابة للمخاطر المقيمة" [فتحي سمهود 2010، ص67]، ومعايير معيار المراجعة الدولي IAS.No.240 المتعلق "بمسؤولية المراجع عن الغش عند مراجعة القوائم المالية"، حيث جاء النص الجديد للمعيار مشابهاً إلى حد كبير للمعيار الأمريكي SAS.No.99 الصادر عن مجلس معايير المراجعة (ASB) المنبثق من المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) الذي جاء بعنوان «دراسة الغش عند مراجعة القوائم المالية Consideration of Fraud in financial statement audit» حيث وسع المعيار من مسؤولية المراجعين نحو اكتشاف غش الإدارة وأكد على ضرورة تقييم مخاطر غش الإدارة والاستجابة لها، كما وسع المعيار من إجراءات عملية المراجعة التي يجب على المراجعين القيام بها لاكتشاف الغش [أمين لطفي 2008، ص552 - 553].

2- تجربة هولندا: قرر مجلس معايير المراجعة الهولندي The Netherlands Auditing Standards Board أن يتخلى عن إجراء تطوير إضافي لمعايير المراجعة المحلية وتبني معايير المراجعة الدولية بدلاً عنها، مع سرد المتطلبات المحلية في نهاية كل معيار من المعايير [بامشموس 2010، ص9].

3 - تجربة دول أمريكا الجنوبية: قامت كل من دول الإكوادور، والبيرو، والأرغواي بتبني معايير المراجعة الدولية، أما الأرجنتين فقد وضعت هدف تحقيق التسيق مع معايير المراجعة الدولية في خطة عملها لعام 2002، بينما في البرازيل فلا توجد هناك اختلافات كبيرة بين المعايير الدولية والبرازيلية في مجال المراجعة، أما معايير المراجعة في دولة تشيلي فقد تم تسييقها مع معايير المراجعة الأمريكية المتعارف عليها (GASS) [بامشموس 2010، ص9].

4 - تجربة مصر:

يضم هيكل التنظيم المهني لمهنة المحاسبة والمراجعة في مصر جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، والمعهد المصري للمحاسبين والمراجعين، وشعبة مزاوولي مهنة المحاسبة والمراجعة الحرة بنقابة التجاريين، ولجنة معايير المحاسبة والمراجعة والقواعد السلوك المهني المرتبطة بهما، والهيئة العامة لسوق المال، والجهاز المركزي للمحاسبات، ووزارة المالية [مطاوع السيد 2009، ص5].

وفي مجال إصدار معايير المراجعة أسفرت أعمال اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهني المرتبطة بهما المشكلة بقراري وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقمي (498) لسنة 1997 و (55) لسنة 2000 بإصدار معايير المراجعة المصرية التي يتم العمل بها وبما تحتويه من مبادئ أساسية وإجراءات ضرورية وإرشادات متعلقة بها، على أن يتم تطبيق المعايير الدولية في الموضوعات غير الواردة في المعايير المصرية لحين صدور معايير مصرية لتلك الموضوعات، كما أن تلك المعايير الصادرة عن تلك اللجنة أعدت بما يتفق مع معايير المراجعة الدولية فيما عدا بعض التعديلات الطفيفة التي أجريت عليها حتى تتمشى تلك المعايير مع القوانين المصرية وبلغ عدد المعايير الصادرة ستة معايير وذلك بموجب قرار وزير الاقتصاد رقم 625 لسنة 2000 [سلوى حلمي 2009، ص25].

كما قامت جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية (ESAA The Egyptian Society of Accountants and Auditors) بالتعاون مع هيئة سوق المال في إعداد مشروع للمعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكيد الأخرى يتطابق مع المعايير الدولية الصادرة في 2007 من اللجنة المنبثقة (IAASB) عن الاتحاد الدولي للمحاسبين وبنفس أرقامها وترتيبها وفقراتها، حيث قامت كل من الجمعية (ESAA) وهيئة سوق المال بتقديم هذه المعايير إلى كل من وزير الاستثمار ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات اللذين تفضل كل منهما بتشكيل اللجان الفنية لمراجعة هذه المعايير تمهيداً لاعتمادها وإصدارها كل فيما يخصه، كما يحتوي هذا المشروع على تمهيد للمعايير والإطار المصري لعمليات خدمة التأكيد و32 معياراً مصرياً للمراجعة ومعياراً مصرياً لمهام الفحص المحدود ومعيارين مصريين لمهام التأكيد ومعيارين مصريين للمهام الأخرى ذات العلاقة بالإضافة إلى إرشاد عن الاعتبارات التي يجب أن يأخذها المراجع عند مراجعته لحسابات منشأة صغيرة (www.esaaEgypt.com).

وعليه تم إصدار المعايير المصرية للمراجعة (ESA) Egyptian Standards on Auditing

بموجب قرار وزير الاستثمار رقم 166 لسنة 2008 والتي أعدت بما يتفق والمعايير الدولية للمراجعة والتي ستحل محل المعايير التي سبق إصدارها سنة 2000 على أن يبدأ سريانها اعتباراً من 2009/1/1، وبالتالي فإن المعايير المصرية للمراجعة والتي يبلغ عددها 38 معياراً دولياً بالإضافة إلى إطار عام لعمليات خدمة التأكيد أعدت وفقاً لآخر إصدارات خرجت من الاتحاد الدولي للمحاسبين لذا فإن الموضوعات التي لم يتم تناولها بعد في المعايير المصرية يرجع فيها إلى المعايير الدولية لحين صدور المعايير المصرية التي تتناول هذه الموضوعات [شوقي الحفناوي 2003، ص1 - 10].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكيد الأخرى جاءت بعد الانتهاء من إعداد وإصدار معايير المحاسبة المصرية والتي أعدت بما يتفق ومعايير المحاسبة الدولية، حيث تطبق المعايير المصرية للمراجعة على الأمور ذات الأهمية النسبية فقط وهي قابلة للتعديل والإضافة والتجديد طبقاً لظروف التطور الاقتصادي ومقتضيات التطبيق المصري للمعايير الدولية، وقد صدرت القرارات المرخصة بذلك من كل من رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ووزير الاستثمار في يوليو 2008 [www.esaaEgypt.com].

5 - تجربة الأردن:

أشارت مواد قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته إلى اعتماد معايير المحاسبة والمراجعة المتعارف عليها دولياً والمعتمدة من الجهات ذات الاختصاص، والتي هي هنا جمعية مراجعي الحسابات القانونيين بالإضافة إلى تعليمات هيئة الأوراق المالية التي عملت على وضعها الجمعية، والتي أكدت على اعتماد معايير المحاسبة والمراجعة الدولية [عريقات، دباغية 2011، ص1349]، كما قامت الجمعية ومنذ سنة 1990 بالتدريب المكثف على هذه المعايير، بالإضافة إلى ذلك استطاعت الجمعية أن تعقد أكثر من ثلاثين دورة تدريبية متخصصة على هذه المعايير، وعكست شرحاً وتعليقاً من الزملاء عليها عبر وسائل الإعلام المختلفة، كما قامت بالتعريف في الجديد منها أولاً بأول من خلال مجلة المدقق والتدريب، ووفرت للزملاء جميعاً، النسخ الخاصة بها من خلال المؤتمر الدولي الذي يضم في عضويته لجنتي معايير المحاسبة والمراجعة، والذي دخله الأردن عضواً من خلال الجمعية منذ سنة 1993 كما قامت الجمعية بالتعاون مع اتحاد المحاسبين

والمراجعين العرب بعقد مؤتمر علمي مهني في منتصف سنة 1992، تحدث في جزئه الأكبر عن معايير المحاسبة والمراجعة الدولية (www.jacpa.org.jo).

6 - تجربة المملكة العربية السعودية: تعتبر الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA Saudi Organization for Certified Public Accountants) هي المنظمة المهنية المسؤولة من بين مهام أخرى في مراجعة وتطوير واعتماد معايير المراجعة في المملكة العربية السعودية وهي تتواجد على المستوى الإقليمي كعضو في هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وعلى المستوى الدولي كعضو في الاتحاد الدولي للمحاسبين، وتعلن الهيئة (SOCPA) تقارب المعايير الوطنية مع المعايير الدولية للمراجعة واحداً من أهدافها، كما تقارن الهيئة (SOCPA) التصريحات الوطنية مع المتطلبات الدولية لمعايير المراجعة الدولية ومعايير المراجعة الأمريكية، بهدف تقليص الفوارق حيثما أمكن ذلك (www.socpa.org.sa).

الإطار العملي:

أولاً - مجتمع وعينة الدراسة: يمثل مجتمع الدراسة مراجعي الحسابات الخارجيين الذين يعملون بمكاتب المراجعة العاملة بترخيص من نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين والبالغ عددهم (1864) مراجعاً حسب سجلات النقابة حتى تاريخ إعداد البحث، وقد كان قرار اللجوء إلى اختيار عينة الدراسة له ما يسوغه، وذلك بسبب استحالة الوصول لجميع مفردات مجتمع الدراسة واستهدافهم جميعاً، لذلك تم استخدام أسلوب المعاينة بدلاً عن أسلوب المسح الشامل، وللحصول على عينة ممثلة لمجتمع الدراسة تمثيلاً جيداً، فقد تم اللجوء إلى الأساليب الرياضية باستخدام قانون حصر حجم عينة الدراسة وقد تم الاعتماد على معادلة ستيفن ثامبسون والتي صيغتها العامة كما يلي [Steven k.Thompson, 2012, p59]:

$$N \times p (1 - p)$$

$$n = \frac{[[N - 1 \times (d^2 \div z^2)] + p(1 - p)]}{d^2}$$

وبالتطبيق في المعادلة، نجد أن حجم العينة هو 319 فرد.

وقد تم توزيع (373) استبانة وقد تم استعادة (305) استبانة معبأة وصالحة للتحليل.

ثانيا - وصف خصائص عينة الدراسة:

أ - المؤهل العلمي:

يوضح الجدول (1) تصنيف المشاركين في الدراسة حسب درجاتهم العلمية.

الجدول (1): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة (%)
دكتوراه	32	10.5
ماجستير	63	20.7
بكالوريوس	191	62.6
أخرى	19	6.2
الإجمالي	305	100.0

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن ما نسبته 93.8 % من المراجعين المشاركين ضمن عينة الدراسة هم من حملة المؤهلات العلمية العالية، إذ بلغت نسبة حملة البكالوريوس منهم 62.6 %، أما الباقي من حملة شهادتي الماجستير والدكتوراه، وهذا مؤشر هام على أن العينة تتمتع بالتأهيل العلمي العالي والمتخصص بشكل يمكنهم من فهم أسئلة الاستبانة والإجابة عليها بشكل جيد.

ب - الخبرة المهنية:

يوضح الجدول (2) تصنيف المشاركين في الدراسة حسب سنوات الخبرة في مزاولة مهنة مراجعة الحسابات.

الجدول (2): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب سنوات الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	العدد	النسبة (%)
أقل من 5 سنوات	21	6.9
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	61	20.0
من 10 إلى أقل من 15 سنة	89	29.2
من 15 إلى أقل من 20 سنة	86	28.2
من 20 سنة فأكثر	48	15.7
الإجمالي	305	100.0

يلاحظ من الجدول أعلاه أن ما نسبته 29.2 % من المراجعين ضمن عينة الدراسة تتراوح خبرتهم المهنية ما بين 10 إلى أقل من 15 سنة، و 28.2 % منهم لديه خبرة مهنية

تزيد عن 15 سنة وتقل عن 20 سنة، و 20% لديه خبرة مهنية تزيد عن خمس سنوات وتقل عن عشرة سنوات، و 15.7% تفوق خبرتهم المهنية 20 سنة، أما الباقي ونسبته 6.9% تتراوح خبرتهم المهنية مابين سنة إلى أقل من خمس سنوات، وهذا مؤشر معقول على أن المراجعين المشاركين ضمن عينة الدراسة يتمتعون بخبرة مهنية معقولة، ومن ثم يفترض أن لديهم إدراكاً كافياً بواقع المهنة ومكاتب المراجعة العاملة في ليبيا ومتطلبات تقويمها وأين تكمن مشاكلها وأكثر الحلول الملائمة لها، مما يساعد على استيعاب متغيرات الدراسة وأهدافها.

ثالثاً - تحليل آراء المشاركين في الدراسة حول محفزات تطبيق معايير المراجعة الدولية الصادرة عن IFAC في البيئة الليبية.

أ - التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في الدراسة:

ب - التحليل الإحصائي:

يلاحظ من الجدولين (3) و(4) الآتي:

1 - فيما يتعلق بمساعدتها في تحسين أداء مراجع الحسابات على المستوى المحلي، يلاحظ أن الغالبية العظمى من إجابات مراجعي الحسابات تركزت مابين موافق وموافق بشدة، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 4.08 بانحراف معياري 0.376، فيما كانت إحصاء الاختبار 50.271 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح دالة إحصائياً، وحيث إن قيمة المتوسط المرجح أكبر من 3 فإن أفراد عينة الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة، وهذا يعني أنهم متفقون وبقوة حول تحقق هذه المنفعة إذا طبقت معايير المراجعة الدولية الصادرة عن IFAC في البيئة الليبية.

2 - فيما يتعلق بمساهمتها في تقليل التفاوت بين ممارسات المراجعين على المستوى المحلي من جهة، وبينهم وبين ممارسات المراجعين على المستوى الإقليمي والدولي من جهة أخرى، يلاحظ أن الغالبية العظمى من إجابات مراجعي الحسابات تركزت مابين موافق وموافق بشدة، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 4.36 بانحراف معياري 0.528، فيما كانت إحصاء الاختبار 45.153 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح دالة إحصائياً، وحيث إن قيمة المتوسط المرجح أكبر من 3 فإن أفراد عينة الدراسة موافقون على محتوى

الجدول (3): التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في الدراسة حول المحفزات أو المنافع المتوقع تحقيقها إذا طبقت معايير المراجعة الدولية الصادرة عن IFAC في البيئة الليبية.

ت	المنافع المتوقعة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الإجمالي
1	تساعد في تحسين أداء مراجع الحسابات على المستوى المحلي.	0	2	4	266	33	305
		0.0	0.7	1.3	87.2	10.8	100.0
2	تساهم في تقليل التفاوت بين ممارسات المراجعين على المستوى المحلي من جهة، وبينهم وممارسات المراجعين على المستوى الإقليمي والدولي من جهة أخرى.	0	1	4	183	117	305
		0.0	0.3	1.3	60.0	38.4	100.0
3	يساعد على تحسين جودة المعلومات المالية.	0	1	5	252	47	305
		0.0	0.3	1.6	82.6	15.4	100.0
4	يزيد من فعالية ونجاعة المراجعة على المستوى المحلي.	0	1	5	255	44	305
		0.0	0.3	1.6	83.6	14.4	100.0
5	زيادة الثقة في تقرير المراجع من قبل مستخدميه في اتخاذ قرارات أفضل.	0	1	5	139	160	305
		0.0	0.3	1.6	45.6	52.5	100.0
6	يعمل على تشجيع الاستثمار بكافة أشكاله الدولي منها والمحلي.	0	1	5	231	68	305
		0.0	0.3	1.6	75.7	22.3	100.0
7	يعمل على زيادة طمأنة وثقة المستثمرين الخارجيين والمحليين.	0	1	5	238	61	305
		0.0	0.3	1.6	78.0	20.0	100.0
8	يشجع على انفتاح سوق الأوراق المالي الليبي على الأسواق المالية العربية والعالمية.	0	1	1	73	230	305
		0.0	0.3	0.3	23.9	75.4	100.0
9	إعطاء ميزة تنافسية محلية وإقليمية ودولية لمكاتب المراجعة الوطنية.	0	1	3	69	232	305
		0.0	0.3	1.0	22.6	76.1	100.0
10	يمكن الاسترشاد بها لوضع وتطوير معايير وطنية.	0	1	1	34	269	305
		0.0	0.3	0.3	11.1	88.2	100.0
11	يساهم في الامتثال لقواعد سلوك وآداب المهنة.	0	1	3	126	175	305
		0.0	0.3	1.0	41.3	57.4	100.0
12	قابليتها للتطبيق في ظل الظروف الراهنة.	0	109	63	120	13	305
		0.0	35.7	20.7	39.3	4.3	100.0
13	منافع تطبيق معايير المراجعة الدولية أكبر من تكاليفها لمكاتب ومؤسسات المراجعة.	0	34	156	110	5	305
		0.0	11.1	51.1	36.1	1.6	100.0
14	تمثل الحل الأمثل لتحسين واقع الممارسة المهنية في ليبيا بشكل عام.	0	12	6	158	129	305
		0.0	3.9	2.0	51.8	42.3	100.0

هذه الفقرة، وهذا يعني أنهم متفوقون وبقوة حول تحقق هذه المنفعة إذا طبقت معايير المراجعة الدولية الصادرة عن IFAC في البيئة الليبية.

3 - فيما يتعلق بمساعدتها في تحسين جودة المعلومات المالية، يلاحظ أن الغالبية العظمى من إجابات مراجعي الحسابات تركزت ما بين موافق وموافق بشدة ، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 4.13 بانحراف معياري 0.409، فيما كانت إحصاء الاختبار 48.347 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح دالة إحصائياً، وحيث إن قيمة المتوسط المرجح أكبر من 3 فإن أفراد عينة الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة، وهذا يعني أنهم متفوقون وبقوة حول تحقق هذه المنفعة إذا طبقت معايير المراجعة الدولية الصادرة عن IFAC في البيئة الليبية.

4 - فيما يتعلق بزيادة فعالية ونجاعة المراجعة على المستوى المحلي، يلاحظ أن الغالبية العظمى من إجابات مراجعي الحسابات تركزت ما بين موافق وموافق بشدة ، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 4.12 بانحراف معياري 0.399، فيما كانت إحصاء الاختبار 49.022 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح دالة إحصائياً، وحيث إن قيمة المتوسط المرجح أكبر من 3 فإن أفراد عينة الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة، وهذا يعني أنهم متفوقون وبقوة حول تحقق هذه المنفعة إذا طبقت معايير المراجعة الدولية الصادرة عن IFAC في البيئة الليبية.

5 - فيما يتعلق بزيادة الثقة في تقرير مراجع الحسابات من قبل مستخدميه في اتخاذ قرارات أفضل، يلاحظ أن الغالبية العظمى من إجابات مراجعي الحسابات تركزت ما بين موافق بشدة وموافق، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 4.50 بانحراف معياري 0.551، فيما كانت إحصاء الاختبار 47.607 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح دالة إحصائياً، وحيث إن قيمة المتوسط المرجح أكبر من 3 فإن أفراد عينة الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة، وهذا يعني أنهم متفوقون وبقوة حول تحقق هذه المنفعة إذا طبقت معايير المراجعة الدولية الصادرة عن IFAC في البيئة الليبية.

الجدول (4): اختبار (T) لإجابات المشاركين في الدراسة حول المحفزات أو المنافع المتوقع تحقيقها إذا طبقت معايير المراجعة الدولية الصادرة عن IFAC في البيئة الليبية.

ت	المنافع المتوقعة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاء الاختبار	الدالة الإحصائية	الدالة
1	تساعد في تحسين أداء مراجع الحسابات على المستوى المحلي.	4.08	0.376	50.271	0.000 *	موافق
2	تساهم في تقليل التفاوت بين ممارسات المراجعين على المستوى المحلي من جهة، وبينهم وبين ممارسات المراجعين على المستوى الإقليمي والدولي من جهة أخرى.	4.36	0.528	45.153	0.000 *	موافق
3	يساعد على تحسين جودة المعلومات المالية.	4.13	0.409	48.347	0.000 *	موافق
4	يزيد من فعالية ونجاعة المراجعة على المستوى المحلي.	4.12	0.399	49.022	0.000 *	موافق
5	زيادة الثقة في تقرير المراجع من قبل مستخدميه في اتخاذ قرارات أفضل.	4.50	0.551	47.607	0.000 *	موافق
6	يعمل على تشجيع الاستثمار بكافة أشكاله الدولي منها والمحلي.	4.20	0.462	45.392	0.000 *	موافق
7	يعمل على زيادة طمأنة وثقة المستثمرين الخارجيين والمحليين.	4.18	0.446	46.102	0.000 *	موافق
8	يشجع على انفتاح سوق الأوراق المالي الليبي على الأسواق المالية العربية والعالمية.	4.74	0.466	65.351	0.000 *	موافق
9	إعطاء ميزة تنافسية محلية وإقليمية ودولية لمكاتب المراجعة الوطنية.	4.74	0.480	63.458	0.000 *	موافق
10	يمكن الاسترشاد بها لوضع وتطوير معايير وطنية.	4.87	0.372	87.949	0.000 *	موافق
11	يساهم في الامتثال لقواعد سلوك وآداب المهنة.	4.56	0.536	50.770	0.000 *	موافق
12	قابليتها للتطبيق في ظل الظروف الراهنة.	3.12	0.954	2.221	0.027 *	موافق
13	منافع تطبيق معايير المراجعة الدولية أكبر من تكاليفها لمكاتب ومؤسسات المراجعة.	3.28	0.678	7.263	0.000 *	موافق
14	تمثل الحل الأمثل لتحسين واقع الممارسة المهنية في ليبيا بشكل عام.	4.32	0.704	32.838	0.000 *	موافق

* دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

- 6 - فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار بكافة أشكاله الدولي منها والمحلي، يلاحظ أن الغالبية العظمى من إجابات مراجعي الحسابات تركزت مابين موافق وموافق بشدة ، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 4.20 بانحراف معياري 0.462، فيما كانت إحصاء الاختبار 45.392 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح دالة إحصائياً، وحيث إن قيمة المتوسط المرجح أكبر من 3 فإن أفراد عينة الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة، وهذا يعني أنهم متفقون وبقوة حول تحقق هذه المنفعة إذا طبقت معايير المراجعة الدولية الصادرة عن IFAC في البيئة الليبية.
- 7 - فيما يتعلق بزيادة طمأنة وثقة المستثمرين الخارجيين والمحليين، يلاحظ أن الغالبية العظمى من إجابات مراجعي الحسابات تركزت مابين موافق وموافق بشدة ، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 4.18 بانحراف معياري 0.446، فيما كانت إحصاء الاختبار 46.102 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح دالة إحصائياً، وحيث إن قيمة المتوسط المرجح أكبر من 3 فإن أفراد عينة الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة، وهذا يعني أنهم متفقون وبقوة حول تحقق هذه المنفعة إذا طبقت معايير المراجعة الدولية الصادرة عن IFAC في البيئة الليبية.
- 8 - فيما يتعلق بتشجيع انفتاح سوق الأوراق المالي الليبي على الأسواق المالية العربية والعالمية، يلاحظ أن الغالبية العظمى من إجابات مراجعي الحسابات تركزت مابين موافق بشدة وموافق ، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 4.74 بانحراف معياري 0.466، فيما كانت إحصاء الاختبار 65.351 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح دالة إحصائياً، وحيث إن قيمة المتوسط المرجح أكبر من 3 فإن أفراد عينة الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة، وهذا يعني أنهم متفقون وبقوة حول تحقق هذه المنفعة إذا طبقت معايير المراجعة الدولية الصادرة عن IFAC في البيئة الليبية.
- 9 - فيما يتعلق بإعطاء ميزة تنافسية محلية وإقليمية ودولية لمكاتب المراجعة الوطنية، يلاحظ أن الغالبية العظمى من إجابات مراجعي الحسابات تركزت ما بين موافق بشدة

وموافق ، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 4.74 بانحراف معياري 0.480، فيما كانت إحصاءة الاختبار 63.458 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح دالة إحصائياً، وحيث إن قيمة المتوسط المرجح أكبر من 3 فإن أفراد عينة الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة، وهذا يعني أنهم متفقون وبقوة حول تحقق هذه المنفعة إذا طبقت معايير المراجعة الدولية الصادرة عن IFAC في البيئة الليبية.

10 - فيما يتعلق بإمكانية الاسترشاد بها لوضع وتطوير معايير وطنية، يلاحظ أن الغالبية العظمى من إجابات مراجعي الحسابات تركزت ما بين موافق بشدة وموافق ، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 4.87 بانحراف معياري 0.372، فيما كانت إحصاءة الاختبار 87.949 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح دالة إحصائياً، وحيث إن قيمة المتوسط المرجح أكبر من 3 فإن أفراد عينة الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة، وهذا يعني أنهم متفقون وبقوة حول تحقق هذه المنفعة إذا طبقت معايير المراجعة الدولية الصادرة عن IFAC في البيئة الليبية.

11 - فيما يتعلق بمساهمتها في الامتثال لقواعد سلوك وآداب المهنة، يلاحظ أن الغالبية العظمى من إجابات مراجعي الحسابات تركزت ما بين موافق بشدة وموافق ، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 4.56 بانحراف معياري 0.536، فيما كانت إحصاءة الاختبار 50.770 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح دالة إحصائياً، وحيث إن قيمة المتوسط المرجح أكبر من 3 فإن أفراد عينة الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة، وهذا يعني أنهم متفقون وبقوة حول تحقق هذه المنفعة إذا طبقت معايير المراجعة الدولية الصادرة عن IFAC في البيئة الليبية.

12 - فيما يتعلق بقابليتها للتطبيق في ظل الظروف الراهنة، يلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة بلغت 3.12 بانحراف معياري 0.954، فيما كانت إحصاءة الاختبار 2.221 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح دالة

إحصائياً، وحيث إن قيمة المتوسط المرجح أكبر من 3 فإن أفراد عينة الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة، وهذا يعني أنهم متفقون حول تحقق هذه المنفعة إذا طبقت معايير المراجعة الدولية الصادرة عن IFAC في البيئة الليبية.

13 - فيما يتعلق بتحقيق منافع أكبر من تكاليف تطبيقها، يلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة بلغت 3.28 بانحراف معياري 0.678، فيما كانت إحصاء الاختبار 7.263 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح دالة إحصائياً، وحيث إن قيمة المتوسط المرجح أكبر من 3 فإن أفراد عينة الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة، وهذا يعني أنهم متفقون حول تحقق هذه المنفعة إذا طبقت معايير المراجعة الدولية الصادرة عن IFAC في البيئة الليبية.

14 - فيما يتعلق في أنها تمثل الحل الأمثل لتحسين واقع الممارسة المهنية في ليبيا بشكل عام، يلاحظ أن الغالبية العظمى من إجابات مراجعي الحسابات تركزت ما بين موافق بشدة وموافق، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 4.32 بانحراف معياري 0.704، فيما كانت إحصاء الاختبار 32.838 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح دالة إحصائياً، وحيث إن قيمة المتوسط المرجح أكبر من 3 فإن أفراد عينة الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة، وهذا يعني أنهم متفقون وبقوة حول تحقق هذه المنفعة إذا طبقت معايير المراجعة الدولية الصادرة عن IFAC في البيئة الليبية.

رابعاً - تحليل آراء المشاركين في الدراسة حول الكيفية الملائمة التي يمكن بها تطبيق معايير المراجعة الدولية الصادرة عن IFAC في ظل واقع وظروف البيئة الليبية الحالية.

أ - التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في الدراسة:

الجدول (5): التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في الدراسة حول الكيفية الملائمة التي يمكن بها تطبيق معايير المراجعة الدولية الصادرة عن IFAC في ظل واقع وظروف البيئة الليبية الحالية.

الجدول (5): التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في الدراسة

الكيفيات		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الإجمالي
تطبيق معايير المراجعة الدولية كما هي دون تغيير.	العدد	19	152	21	102	11	305
	%	6.2	49.8	6.9	33.4	3.6	100.0
تطبيق معايير المراجعة الدولية فيما لا يتعارض مع القوانين المحلية.	العدد	0	8	54	165	78	305
	%	0.0	2.6	17.7	54.1	25.6	100.0
الاسترشاد بمعايير المراجعة الدولية لصياغة معايير مراجعة وطنية.	العدد	0	1	0	11	293	305
	%	0.0	0.3	0.0	3.6	96.1	100.0
الاستفادة من تجارب الدول في مجال تطبيق معايير المراجعة الدولية.	العدد	0	5	15	238	47	305
	%	0.0	1.6	4.9	78.0	15.4	100.0
تطبيق معايير المراجعة الدولية مع النظر في معايير القانون الأمريكي Sarbanes - Oxley الصادرة عن (PCAOB) ٩	العدد	3	44	74	72	112	305
	%	1.0	14.4	24.3	23.6	36.7	100.0

ب - التحليل الإحصائي:

الجدول (6): اختبار T لإجابات المشاركين في الدراسة حول الكيفية الملأمة التي يمكن بها تطبيق معايير المراجعة الدولية الصادرة عن IFAC في ظل واقع وظروف البيئة الليبية الحالية.

الجدول (6): اختبار T لإجابات المشاركين في الدراسة

الكيفيات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاء الاختبار	الدلالة الإحصائية	الدلالة
تطبيق معايير المراجعة الدولية كما هي دون تغيير.	2.78	1.088	- 3.474	* 0.001	موافق
تطبيق معايير المراجعة الدولية فيما لا يتعارض مع القوانين المحلية.	4.03	0.734	24.417	* 0.000	موافق
الاسترشاد بمعايير المراجعة الدولية لصياغة معايير مراجعة وطنية.	4.95	0.252	135.241	* 0.000	موافق
الاستفادة من تجارب الدول في مجال تطبيق معايير المراجعة الدولية.	4.07	0.514	36.406	* 0.000	موافق
تطبيق معايير المراجعة الدولية مع النظر في معايير القانون الأمريكي Sarbanes - Oxley عن (PCAOB)§	3.81	1.114	12.639	* 0.000	موافق

§دالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.001

يلاحظ من الجدولين السابقين (5)، (6) الآتي:

- 1 - فيما يتعل بتطبيق معايير المراجعة الدولية كما هي دون تغيير، يلاحظ من الجدول (5) أن (171) مراجعاً، أي ما نسبته 56 ٪ من عينة الدراسة يرون بعدم تطبيق معايير

المراجعة الدولية الصادرة عن IFAC كما هي دون تغيير، ولتعزيز هذه النتائج تم استخدام اختبار One Sample T - Test ، كما يبينها الجدول (6) حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 2.78 بانحراف معياري 1.088، فيما كانت إحصاء الاختبار - 3.474 بدلالة إحصائية 0.001 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح دالة إحصائياً، وحيث إن قيمة المتوسط المرجح أصغر من 3 فإن أفراد عينة الدراسة غير موافقين على تطبيق معايير المراجعة الدولية الصادرة عن IFAC كما هي دون تغيير في البيئة الليبية.

2 - فيما يتعلق بتطبيق معايير المراجعة الدولية فيما لا يتعارض مع القوانين المحلية، يلاحظ من الجدول (5) أن (243) مراجعاً، أي ما نسبته 79.7 % من عينة الدراسة يرون بتطبيق معايير المراجعة الدولية الصادرة عن IFAC فيما لا يتعارض مع القوانين المحلية، ولتعزيز هذه النتائج تم استخدام اختبار One Sample T - Test ، كما يبينها الجدول (6) حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 4.03 بانحراف معياري 0.734، فيما كانت إحصاء الاختبار 24.417 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح دالة إحصائياً، وحيث إن قيمة المتوسط المرجح أكبر من 3 فإن أفراد عينة الدراسة موافقون على تطبيق معايير المراجعة الدولية الصادرة عن IFAC فيما لا يتعارض مع القوانين المحلية.

3 - فيما يتعلق بالاسترشاد بمعايير المراجعة الدولية لصياغة معايير مراجعة وطنية، يلاحظ من الجدول (5) أن (304) مراجعاً، أي ما نسبته 99.7 % من عينة الدراسة يرون بإمكانية الاسترشاد بمعايير المراجعة الدولية الصادرة عن IFAC لصياغة معايير مراجعة وطنية، ولتعزيز هذه النتائج تم استخدام اختبار One Sample T - Test ، كما يبينها الجدول (6) حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 4.95 بانحراف معياري 0.252، فيما كانت إحصاء الاختبار 135.241 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح دالة إحصائياً، وحيث إن قيمة المتوسط المرجح أكبر من 3 فإن أفراد عينة الدراسة موافقون على الاسترشاد بمعايير المراجعة الدولية الصادرة عن IFAC لصياغة معايير مراجعة وطنية.

4 - فيما يتعلق بالاستفادة من تجارب الدول في مجال تطبيق معايير المراجعة الدولية، يلاحظ من الجدول (5) أن (285) مراجعاً، أي ما نسبته 93.4 % من عينة الدراسة يرون بإمكانية الاستفادة من تجارب الدول في مجال تطبيق معايير المراجعة الدولية الصادرة

عن IFAC، ولتعزيز هذه النتائج تم استخدام اختبار One Sample T - Test ، كما يبينها الجدول (6) حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 4.07 بانحراف معياري 0.514، فيما كانت إحصاء الاختبار 36.406 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح دالة إحصائياً، وحيث إن قيمة المتوسط المرجح أكبر من 3 فإن أفراد عينة الدراسة موافقون على الاستفادة من تجارب الدول في مجال تطبيق معايير المراجعة الدولية الصادرة عن IFAC خصوصاً تلك الدول المشابهة للبيئة الليبية.

5 - فيما يتعلق بتطبيق معايير المراجعة الدولية مع النظر في معايير القانون الأمريكي Sarbanes - Oxley الصادرة عن (PCAOB)، يلاحظ من الجدول (5) أن (184) مراجعاً، أي ما نسبته 60.3 % من عينة الدراسة يرون ضرورة تطبيق معايير المراجعة الدولية الصادرة عن IFAC مع النظر في معايير القانون الأمريكي Sarbanes - Oxley الصادرة عن (PCAOB) ، ولتعزيز هذه النتائج تم استخدام اختبار One Sample T - Test ، كما يبينها الجدول (6) حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 3.81 بانحراف معياري 1.114، فيما كانت إحصاء الاختبار 12.639 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح دالة إحصائياً، وحيث إن قيمة المتوسط المرجح أكبر من 3 فإن أفراد عينة الدراسة موافقون على أهمية ضرورة النظر في معايير القانون الأمريكي Sarbanes - Oxley الصادرة عن (PCAOB) عند الاسترشاد أو التوافق مع معايير المراجعة الدولية الصادرة عن IFAC.

خامساً - مناقشة فرضيات الدراسة:

أ - اختبار الفرضية الأولى: «لا يؤدي تطبيق معايير المراجعة الدولية إلى تحسين وتطوير واقع الممارسة المهنية في ليبيا»

الجدول (7): المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الأولى

النتيجة	الدلالة الإحصائية	إحصاء اختبار T	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الفرضيات
موافق	0.000 *	72.931	0.295	4.23	الفرضية الأولى

* دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

نلاحظ من خلال بيانات الجدول (7) أن المتوسط الحسابي المرجح 4.23 بانحراف

معياري مناظر له 0.295 وأن قيمة إحصاء الاختبار 72.931 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية $H_0: \mu=3$ وقبول الفرضية البديلة $H_1: \mu \neq 3$ ، (أي متوسط آراء أفراد عينة الدراسة حول الفرضية يختلف عن 3)، وبما أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من 3 مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يرون بأن: تطبيق معايير المراجعة الدولية يؤدي إلى تحسين وتطوير واقع الممارسة المهنية في ليبيا.

ب- اختبار الفرضية الثانية: «لا تتباين البيئة الليبية في الكيفية الملائمة التي يمكن بها تطبيق معايير المراجعة الدولية»

الجدول (8): المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري للعبارات ونتائج اختبار F لفرضية الدراسة

ت	الكيفيات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاء الاختبار	الدالة الإحصائية	الدالة
1	تطبيق معايير المراجعة الدولية كما هي دون تغيير.	2.78	1.088	278.809	* 0.000	وجود اختلافات جوهرية
2	تطبيق معايير المراجعة الدولية فيما لا يتعارض مع القوانين المحلية.	4.03	0.734			
3	الاسترشاد بمعايير المراجعة الدولية لصياغة معايير مراجعة وطنية.	4.95	0.252			
4	الاستفادة من تجارب الدول في مجال تطبيق معايير المراجعة الدولية.	4.07	0.514			
5	تطبيق معايير المراجعة الدولية مع النظر في معايير القانون الأمريكي Sarbanes Oxley - الصادرة عن (PCAOB).	3.81	1.114			

* دالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (8) أن قيمة إحصاء الاختبار 278.809 بدلالة

إحصائية 0.000 وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية $H_0: \mu_1 = \mu_2 = \mu_3 = \mu_4 = \mu_5$ وقبول الفرضية البديلة، $H_1: \text{at least one of them different}$ أي أن البيئة الليبية تتباين في الكيفية الملائمة التي يمكن بها تطبيق معايير المراجعة الدولية الصادرة عن IFAC.

أشارت نتائج تحليل التباين (اختبار F) إلى أن هناك فروقاً دالة جوهرية بين أصحاب عينة الدراسة حول الكيفية الملائمة التي يمكن بها تطبيق معايير المراجعة الدولية الصادرة عن IFAC في البيئة الليبية، ولتحديد المستوى أو المستويات التي كانت السبب في هذه الفروق تم استخدام اختبار شافيه (Scheffe) للدلالات البعدية، والجدول رقم 9 يلخص النتائج التي تم التوصل إليها: بناءً على نتائج اختبار شافيه يتبين من الجدول (9) أن متوسط إجابات عينة الدراسة حول الكيفية المقترحة فيما يتعلق بتطبيق معايير المراجعة الدولية كما هي دون تغيير البالغ (2.78) هو أصغر المتوسطات، يليه متوسط إجابات عينة الدراسة حول الكيفية المقترحة فيما يتعلق بتطبيق معايير المراجعة الدولية مع النظر في معايير القانون الأمريكي Sarbanes - Oxley الصادرة عن (PCAOB) البالغ (3.81)، بينما متوسط إجابات عينة الدراسة حول الكيفية المقترحة فيما يتعلق بالاسترشاد بمعايير المراجعة الدولية لصياغة معايير مراجعة وطنية البالغ (4.95) هو أكبر المتوسطات، وهذا يعني أن الاسترشاد بمعايير المراجعة الدولية لصياغة معايير مراجعة وطنية أكثر تأييداً من قبل مراجعي الحسابات المشاركين في الدراسة، بينما متوسط إجابات عينة الدراسة المتعلقة بالاستفادة من تجارب الدول في مجال تطبيق معايير المراجعة الدولية، وتطبيق معايير المراجعة الدولية فيما لا يتعارض مع القوانين المحلية متساويان وفقاً لاختبار شافيه والبالغة (4.07)، (4.03)، على التوالي كانت مؤيدة ولكن بدرجة أقل.

بناءً على نتائج اختبار شافيه يتبين من الجدول (9) أن متوسط إجابات عينة الدراسة حول الكيفية المقترحة فيما يتعلق بتطبيق معايير المراجعة الدولية كما هي دون تغيير البالغ (2.78) هو أصغر المتوسطات، يليه متوسط إجابات عينة الدراسة حول الكيفية المقترحة فيما يتعلق بتطبيق معايير المراجعة الدولية مع النظر في معايير القانون الأمريكي Sarbanes - Oxley الصادرة عن (PCAOB) البالغ (3.81)، بينما متوسط إجابات عينة الدراسة حول الكيفية المقترحة فيما يتعلق بالاسترشاد بمعايير المراجعة الدولية لصياغة معايير مراجعة وطنية البالغ (4.95) هو أكبر المتوسطات، وهذا يعني أن الاسترشاد بمعايير

الجدول (9): نتائج اختبار شافيه حول الكيفية المقترحة التي يمكن بها تطبيق معايير المراجعة الدولية في ظل واقع وظروف البيئة الليبية الحالية

Subset for alpha = .05				حجم العينة	الكيفيات
4	3	2	1		
			2.78	305	(1) تطبيق معايير المراجعة الدولية كما هي دون تغيير.
		3.81		305	(5) تطبيق معايير المراجعة الدولية مع النظر في معايير القانون الأمريكي Sarbanes - Oxley الصادرة عن (PCAOB).
	4.03			305	(2) تطبيق معايير المراجعة الدولية فيما لا يتعارض مع القوانين المحلية.
	4.07			305	(4) الاستفادة من تجارب الدول في مجال تطبيق معايير المراجعة الدولية.
4.95				305	(3) الاسترشاد بمعايير المراجعة الدولية لصياغة معايير مراجعة وطنية.
1.000	.975	1.000	1.000		Sig

المراجعة الدولية لصياغة معايير مراجعة وطنية أكثر تأييداً من قبل مراجعي الحسابات المشاركين في الدراسة، بينما متوسطاً إجابات عينة الدراسة المتعلقة بالاستفادة من تجارب الدول في مجال تطبيق معايير المراجعة الدولية، وتطبيق معايير المراجعة الدولية فيما لا يتعارض مع القوانين المحلية متساويان وفقاً لاختبار شافيه والبالغة (4.07)، (4.03)، على

التوالي كانت مؤيدة ولكن بدرجة أقل.

النتائج والتوصيات:

أولاً - النتائج:

- 1 - إن تبني تطبيق معايير المراجعة الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) يحقق محفزات مهمة إذا طبقت في البيئة الليبية، وعدم القدرة على تطبيقها أو تجاهلها ، يعني تفويت فرصة الاستفادة من تلك المحفزات الهامة.
- 2 - هناك قبول متزايد لتبني تطبيق معايير المراجعة الدولية بكيفيات مختلفة بين الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.
- 3 - تباين الآراء حول الكيفية الملائمة التي يمكن بها تطبيق معايير المراجعة الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC في ظل واقع وظروف البيئة الليبية الحالية.
- 4 - تبين أن الكيفية الملائمة التي يمكن بها تطبيق المعايير موضوع البحث تتمثل في: "الاسترشاد بمعايير المراجعة الدولية لصياغة معايير مراجعة وطنية"، مع الأخذ في الاعتبار باقي الأساليب المقترحة.

ثانياً - التوصيات:

- 1 - الاستفادة من التراكم المعرفي لتجارب دول مشابهة لواقعنا ومن منظور المعايير الدولية.
- 2 - على الهيئات والمنظمات المهنية للدولة التعريف بأهم المتطلبات والمقومات اللازمة لتطبيق معايير المراجعة الدولية.
- 3 - صياغة نصوص قانونية جديدة متماشية مع المتطلبات المحلية والدولية للمهنة تسمح بإرساء قاعدة لتبني المعايير الدولية للمراجعة أو التكيف معها.
- 4 - إعادة مراجعة البنية التحتية لمكاتب مراجعة الحسابات بما يتوافق وتطبيق المعايير الدولية للمراجعة.
- 5 - يجب إعادة النظر في البرامج التعليمية ووسائل التدريس في الجامعات الليبية وإيلاء عناية كبيرة لتنمية مهارات المهنيين وتدريبهم لتساهم إيجاباً في تطبيق المراجعين لمعايير المراجعة الدولية.
- 6 - تعزيز عملية المناقشة والاستفسار بين ممارسي المهنة وواضعي القوانين المنظمة

- للمهنة للوصول إلى تعريف محدد لأهم احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعايير الدولية والإرشادات المرتبطة بها.
- 7 - يجب زيادة الوعي الإعلامي لمستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بأهمية مراجعة الحسابات ومدى توفيرها للمعلومات المالية الضرورية الدقيقة لمساعدة إدارات الشركات والمؤسسات المالية في عملية التخطيط واتخاذ القرارات.
- 8 - يجب الاسترشاد بمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية عند إعداد ومراجعة القوائم المالية للشركات والمصارف في ليبيا، أو الاسترشاد بمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية لصياغة معايير محلية اختصاراً للوقت والجهد والتكلفة التي قد تتطلبها لإعداد معايير محلية، حيث لا توجد معايير محلية تحكم الممارسات المهنية فيها، وذلك لتتماشى مع متطلبات تجارة الخدمات وعولمة أسواق المال.
- 9 - ضرورة الانفتاح تجاه الصناعة المحاسبية بالسماح لأكبر عدد من المنافسين دخول السوق ومنح الممارسين للمهنة الكفاءة والتأهيل الواجب والكافي مما يساعد على تعزيز ونشر الحقوق والواجبات المرتبطة بتطبيق المعايير الدولية في ليبيا ومساعدة الصناعة على التقدم والتوسع أيضاً.
- 10 - تفعيل دور المنظمات المهنية والهيئات المهتمة بالمهنة في ليبيا بشكل أكبر، وتوحيد جهودها بهدف تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا، وذلك لمواجهة متطلبات المرحلة القادمة، وخاصة ونحن نعيش في عصر العولمة وتحرير التجارة في الخدمات ومنها خدمة المحاسبة والمراجعة.
- 11 - اعتماد المعايير الدولية للمراجعة جنباً إلى جنب مع المعايير الدولية للمحاسبة.
- 12 - ضرورة الاستفادة من قواعد ومعايير قانون ساربنز - أوكسلي Sarbanes - Oxley.

قائمة المراجع:

أولاً - المراجع العربية:

- 1 - أحمد عريقات، محمد دباغية(2011): «أثر التزام شركات تدقيق الحسابات الأردنية بمعايير التدقيق الدولية على خططها الاستراتيجية التسويقية»، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، يناير 2011.
- 2 - أمين السيد أحمد لطفي(2008): المراجعة وخدمات التأكد بعد قانون Sarbanes - Oxley، ط1، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- 3 - سايح فايز (2014): أهمية تبني معايير المراجعة الدولية في ظل الإصلاح المحاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، رسالة دكتوراه غير منشورة.
- 4 - سلوى حلمي (2009): "معايير المراجعة والسلوك المهني"، مجلة المحاسب، الجمعية المصرية للمحاسبين والمراجعين، العدد 33، 34.
- 5 - شوقي الحفناوي (2003): «هل استعدت مهنة المحاسبة في مصر لمواجهة تحديات المنافسة العالمية؟»، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الاستثمار والتنمية وتحديات القرن الحادي والعشرين، الفترة من 11 - 13 سبتمبر 2003.
- 6 - صادق حامد مصطفى(2006): «دراسة انتقادية لآثار تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية على المؤسسات المالية في مصر»، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة في عالم متغير، 28 - 29 يونيو 2006.
- 7 - عبدالله بامشموس (2010): «تطبيق معايير التدقيق الدولية»، مجلة المحاسب القانوني، جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين، العدد (9)، مارس 2010.
- 8 - عصام البحصي، يوسف جربوع (2005): "تحليل وتقييم مدى تطبيق معايير المراجعة الدولية بمكاتب وشركات المراجعة في فلسطين"، مجلة كلية التجارة بها، العدد 1.
- 9 - فتحي سمهود (2010): "تقييم فعالية الرقابة الداخلية في ظل قانون Sarbanes - Oxley ومعايير المراجعة وإمكانية التطبيق في البيئة العربية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
- 10 - مصطفى أحمد الشامي (يناير 2002): "دراسة تحليلية انتقادية لمعايير المراجعة الدولية لبيان مدى إمكانية تطبيقها على المستوى المحلي"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت،

المجلد 9، العدد 1.

- 11 - محمد أمين مازون (2011): التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، أطروحة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3.
- 12 - مطاوع السعيد السيد (2009): المراجعة في الإسلام - دراسة تحليلية، كلية التجارة، جامعة الأزهر.

ثانيا - المراجع الأجنبية:

- 1 - Dan A. Simunic, « The Adoption of International Auditing Standards in Canada», Certified General Accountants Association of Canada, pdf, Pp.9 - 26. For Retrieved 2010 from: www.cga-canada.org
- 2 - Diaconu Paul & et. al.,(2009): «Harmonization in Auditing Profession», Journal of Modern Accounting and Auditing, ISSN1548 - 6583, USA, 30 May 2009, Vol.5, No.5 (serial No.48).
- 3 - Robert Tie, (2006):» The new world of auditing standards «, Journal of Accountancy, Vol.81, No.10.
- 4 - Roussey, Robert, s.,(1999): «The development of international standards on auditing «, the CAP journal, vol.69, No.10.
- 5 - Steven, Yapa,(2008): « Internationalising auditing standards: stakeholder views on Australia s strategic directions «, Managerial Auditing Journal, volum23, Number 7.
- 6 - Steven k. Thompson, «sapling», John Wiley & Sons, third edition, New Jersey, USA, 2012.

ثالثا - مواقع شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت):

- 1 - www.ifac.org
- 2 - www.esaaEgypt.com
- 3 - www.jacpa.org.jo
- 4 - www.socpa.org.sa